مركز "شمس": المرأة تواجه أخطر الانتهاكات المركبة في النزاعات المسلحة

رام الله- غسان الكتوت- الرواد للصحافة والإعلام- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" إن المرأة الفلسطينية تستقبل اليوم العالمي للمرأة في ظل واقع استثنائي تتقاطع فيه التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي مع منظومة احتلال عسكري طويل الأمد، يفرض سياسات قمعية ممنهجة تمس أبسط حقوقها الأساسية.

وأوضح المركز في بيان أصدره بهذه المناسبة أن الحديث عن حقوق المرأة في الحالة الفلسطينية لا يمكن فصله عن السياق السياسي والقانوني الذي تعيش فيه، إذ يشكل الاحتلال الإسرائيلي الإطار البنيوي للعنف الذي تتعرض له النساء، سواء عبر القتل المباشر أو التهجير القسري أو الاعتقال أو الحصار أو القيود المفروضة على حرية الحركة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وأكد أن ما تتعرض له المرأة في فلسطين، خصوصاً منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، يمثل أحد أخطر أنماط الانتهاكات المركبة لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة المعاصرة.

وأشار المركز إلى أن الهجمات العسكرية الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أسفرت عن استشهاد آلاف النساء، حيث تجاوز عدد الشهيدات ١٢,٤ امرأة، وهو ما يعكس حجم الاستهداف الواسع للمدنيين خلال العمليات العسكرية.

وشدد "شمس" على أن حماية المرأة ليست مسألة تضامن رمزي أو التزام أخلاقي فحسب، بل التزام قانوني يقع على عاتق المجتمع الدولي بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مؤكداً أن المرأة الفلسطينية تستحق أن تعيش كبقية نساء العالم في أمن وكرامة وحرية بعيداً عن القتل والاعتقال والحصار والتهجير.

وأوضح أن استهداف النساء وقتلهن خلال الهجمات العسكرية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، اللذين يلزمان باحترام مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين ومبدأ التناسب في العمليات العسكرية. وأضاف أن استهداف المناطق السكنية المكتظة بالسكان وقصف المنازل ومراكز الإيواء والمستشفيات يشكل خرقاً واضحاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني، وقد يرقى وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى جرائم حرب.

وأشار المركز إلى أن الانتهاكات لا تقتصر على القتل المباشر، بل تمتد إلى سياسات الحصار ومنع إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة، وهي سياسات تؤثر بشكل خاص على النساء، لا سيما الحوامل والمرضعات.

وبيّن أن الحصار المفروض على القطاع وتقييد دخول الأدوية والمستلزمات الطبية أديا إلى انهيار شبه كامل للنظام الصحي، ما ترك عشرات آلاف النساء في مواجهة أخطار صحية جسيمة، في وقت تشير فيه التقديرات إلى وجود نحو ٥٠ ألف امرأة حامل في غزة يواجهن ظروفاً صحية بالغة الخطورة نتيجة نقص الرعاية الصحية الأساسية وغياب الإمكانيات الطبية اللازمة لإجراء الولادات الآمنة.

وأكد أن حرمان النساء الحوامل من الرعاية الصحية يشكل انتهاكاً للمادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفل الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، كما يشكل خرقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

كما أشار المركز إلى أن منع إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى قطاع غزة يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور بموجب المادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة.

وتطرق البيان إلى آثار التهجير القسري على النساء، موضحاً أن مئات آلاف المواطنين في قطاع غزة اضطروا للنزوح في ظروف إنسانية قاسية، حيث تواجه النساء أوضاعاً بالغة الصعوبة أثناء النزوح المتكرر مع أطفالهن في مراكز إيواء مكتظة تفتقر إلى الخصوصية والخدمات الصحية الأساسية.

وأكد المركز أن التهجير القسري للسكان المدنيين يمثل انتهاكاً خطيراً للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل القسري للسكان من الأراضي المحتلة، وقد يرقى إلى جريمة حرب وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الضفة الغربية بما فيها القدس، أشار المركز إلى أن النساء يواجهن أشكالاً متعددة من العنف المرتبط بسياسات الاحتلال، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والداهمات الليلية للمنازل والقيود المشددة على حرية الحركة، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

ووفق البيانات المتوفرة، بلغ عدد حالات الاعتقال في الضفة الغربية بما فيها القدس منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣ وحتى السابع من تشرين الأول ٢٠٢٥ نحو ٢٠ ألف حالة اعتقال، من بينهم ٥٩٥ امرأة.

وأشار المركز إلى أنه لا يزال في سجون الاحتلال أكثر من ١١,١٠٠ أسير، بينهم ٥٣ أسيرة، اثنتان منهن من قطاع غزة، في ظل استمرار سياسة الإخفاء القسري بحق أسيرات من غزة وعدم الإفصاح الكامل عن أماكن احتجازهن.

وأكد أن ما تتعرض له الأسيرات يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، ويتعارض مع أجندة المرأة والسلام والأمن (١٣٢٥) التي تؤكد ضرورة حماية النساء في النزاعات المسلحة.

وأوضح أن الشهادات الموثقة تشير إلى تعرض الأسيرات لظروف احتجاز قاسية تشمل العزل الانفرادي والتحقيق والحرمان من الزيارات العائلية والإهمال الطبي المتعمد والتجويع والاكتظاظ الشديد داخل السجون، إضافة إلى الضرب والتعذيب النفسي والجسدي، وحالات تحرش جنسي وتهديد بالاغتصاب أثناء التحقيق.

وأشار إلى أن هذه الممارسات تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما تنتهك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بقواعد "نيلسون مانديلا".

ودعا المركز إلى ضمان وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أماكن الاحتجاز دون قيود، وتمكينها من مراقبة أوضاع الأسيرات وضمان حصولهن على الرعاية الصحية المناسبة.

كما لفت إلى الانتهاكات المرتبطة بسياسة هدم المنازل التي تنفذها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، والتي أدت إلى تشريد آلاف العائلات، وكانت النساء في مقدمة المتضررين منها، إذ إن فقدان المنزل يعني فقدان عنصر الأمان والاستقرار الأسري والاجتماعي.

وأشار المركز إلى أن سياسة هدم المنازل تشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني، كما تمثل انتهاكاً للحق في السكن اللائق المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ميدان الإعلام، أكد المركز أن الصحفيات دفعن ثمناً باهظاً نتيجة العدوان على قطاع غزة، حيث استشهدت ٣٤ صحفية خلال الحرب، مشدداً على أن استهداف الصحفيات يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني الذي يكفل حماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، كما يشكل اعتداءً مباشراً على حرية الصحافة. وفي ختام بيانه، طالب مركز "شمس" المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، بالتحرك العاجل لتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق النساء في فلسطين، بما في ذلك أوضاع الأسيرات في سجون الاحتلال.

كما دعا إلى تفعيل آليات المساءلة الدولية، وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، لفتح تحقيقات جدية في الجرائم المرتكبة بحق النساء، واتخاذ تدابير دولية فعالة لضمان احترام حقوقهن وتوفير الحماية الدولية لهن، ووضع حد لسياسات القتل والاعتقال التعسفي والتهجير القسري والحصار والانتهاكات الممنهجة التي تتعرض لها النساء في فلسطين.

صحيفة القدس

الأحد

٢٠٢٦/٣/٨

ص ٤